تفتت الحيازات في ريف منطقة السلمية

د. إيهاب الضمان* د. أمين زعير الحاج** م. رداح فطوم**

(الإيداع: 3 شباط 2020، القبول: 20 آيار 2020)

الملخص:

تعد الزراعة المصدر الأساسي للدخل في منطقة السلمية، إلا أنها تراجعت بحدة في السنوات الأخيرة كمصدر رئيسي للدخل لتصبح في معظم الأحيان عملاً رديفاً للكثير من الأسر الزراعية التي اتجهت إلى أعمال أخرى كالوظائف الحكومية والأعمال التجارية والصناعية. حيث يعاني مزارعو منطقة السلمية منذ عقود طويلة من مشكلة حقيقية تتجسد في ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية، وحتى وقتنا الحاضر لم يكن هناك أي حلول أو طرائق للتخلص من هذه الظاهرة، لذلك فقد هدف هذا البحث إلى توصيف مشكلة تفتت الحيازات في منطقة السلمية وتحديد حجمها، وكذلك تحديد مسبباتها على مستوى المنطقة وأيضا تأثير الوضع الراهن للحيازات على دخل المزارع في المنطقة.

جمعت البيانات الأولية باستمارة استبيان بالمقابلة الفردية، وقد شكلت قرى تلدرة، وبري الشرقي، وعقارب الصافي عينة الدراسة بواقع (26، 27، 27) لكل قرية على التوالي. وكانت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

- أظهر التحليل الاحصائي وجود فروق معنوية بين القرى الثلاث فيما يتعلق بمتوسط الحيازة الزراعية.
- بلغت قيمة معامل جيني (0.55) وهو ما يدل على عدم عدالة التوزيع للحيازات ضمن عينة الدراسة.
- كانت أهم المتغيرات التي أثبت النموذج معنويتها ذات التأثير على الدخل المزرعي: مساحة أكبر قطعة زراعية، والمساحة المهدورة من الأرض، وبعد الأرض عن السكن، وعدد الآلات الزراعية المملوكة.
- أظهر معامل الارتباط وجود علاقة ارتباط معنوية جدا بين الدخل المزرعي ومساحة أكبر قطعة زراعية (0.80^{**}).

الكلمات المفتاحية: تفتت الحيازات الزراعية، منطقة السلمية

* قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الهندسة الزراعية، جامعة حماه، السلمية، حماه، سوريا.

** دائرة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز بحوث السلمية، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، السلمية، حماه، سوريا.

Fragmentation OF Landholdings in Rural Salamieh District

Dr. Al-Damman. Eihab*, Dr. Zair Alhaj, Amin, Eng. Fattoum. Radah****

(Received:3 February 2020, Accepted:20 May 2020)

Abstract:

Agriculture is still the main source of income in the Salamieh district, but it has fallen back sharply in recent years as a major source of income, which becoming a secondary source of many agricultural households that have moved to other jobs such as government jobs, business, etc.

The fragmentation of the landholdings in Salamieh district is a significant problem that farmers have suffered for decades without any solutions. Therefore, this research aimed to characterize the problem of fragmentation of the landholdings in Salamieh district and to identify its size as well as its causes, and to identify the impact of current situation of landholdings on farms' income.

A research questionnaire has been collected by individual interview. The villages of Tel aldra, Berri al-Sharqi, and Aqareib al-Safi were the sample of study at 26, 27 and 27 households per village, respectively.

The main results of the study were:

- Statistical analysis showed significant differences between the three villages with regard to average of agricultural landholdings.
- The value of Gini coefficient was (0.55), which indicates inequality of distribution of landholdings within the study sample.
- The most important variables that affecting the agricultural income, Were the area of the largest agricultural plot, the area of lost land, the distance between farm and the house, and the number of owned agricultural machineries.
- The correlation coefficient showed a very significant correlation between agricultural income and the area of the largest agricultural plot (0.80 **).

Key words: Fragmentation of landholdings, Salamieh district.

*Agricultural Economics Dept. Agr. Faculty, Hama Uni, Salamieh, Hama, Syria.

** Socio-Economic studies Dept, Salamieh research center, GCSAR, Salamieh, Hama, Syria.

تقع منطقة سلمية في الجزء الشرقي من محافظة حماه (في وسط سورية) وتغطي حوالي 5300 كم^2، ويقدر عدد سكانها بـ 240000 نسمة يتوزعون بين مدينة السلمية و 174 قرية. وتتشكل إداريا من 5 نواح، هي: ناحية مدينة السلمية، بري الشرقي، صبورة، السعن، وعقيربات. يعتمد حوالي 71% من السكان على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها في معيشتهم، كما تتوزع على ثلاث مناطق استقرار (ثالثة، ورابعة، وخامسة)، وتعد الزراعة المصدر الأساسي للدخل في المنطقة، إلا أنها تراجعت بحدة في السنوات الأخيرة كمصدر رئيسي للدخل لتصبح في معظم الأحيان عملاً رديفاً للكثير من الأسر الزراعية التي اتجهت إلى أعمال أخرى كالوظائف الحكومية والأعمال التجارية والصناعية.

هذا التحول شاركت فيه العديد من العوامل، وعلى رأسها مشكلة تفتت الحيازات، التي أصبحت العائق الأكبر أمام تحسن الوضع المعيشي للمزارع، فهو غير قادر على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ويواجه صعوبات كبيرة في تأمين مستلزمات الزراعة وإجراء عمليات الخدمة، بالإضافة إلى صعوبة تسويق المحاصيل. وقد تفتت الحيازات في المنطقة بشكل كبير ليصبح في كثير من الأحيان إنتاج الأرض غير كافٍ لتغطية نفقات الأسرة. كما قد تفاقمت هذه المشكلة على مر الزمن. ويمكن ملاحظة الآثار السلبية الناجمة عن هذه المشكلة من خلال عزوف الكثير من المزارعين عن العمل في أراضيهم ومزاولة مهن أخرى قادرة على تأمين دخل كاف لمعيشة الأسرة. وتعمل مؤسسات الدولة على حل العديد من المشكلات التي تواجه المزارع، لكن هذه المشكلة رغم أولويتها لا تزال خارج إطار اهتمام الحكومات المتعاقبة، ويمكن تسليط الضوء على أهم الدراسات المرجعية التي تناولت هذه المشكلة، فقد بين برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية –نظم استخدام الأراضي (2001)، بأن هناك أشكال كثيرة جدا للعلاقة بين الناس والأرض في سورية والتي تطورت مع مرور الزمن حيث لعبت فيها النظم الرسمية والعرف دوراً متكاملاً. وتعد مشكلة تفتت الحيازة من المشكلات الخطيرة في القطاع الزراعي السوري، وذلك لأن نظام الإرث يعطي حقوقاً متساوية في الأرض لكل ولد من الأولاد. لكن أصبح الوضع أكثر صعوبة في مناطق الإصلاح الزراعي حيث لا يسمح بتبادل الأراضي أو بيعها بين الورثة.

وقد أكد يحيى (1984)، أن التجميع الزراعي وسيلة متطورة تنقل الفرد من حرية التصرف باستثمار ملكيته وحيازته الزراعية إلى توجيهه لما يخدم مصلحته ومصلحة المجموع وذلك في ماذا يزرع والوسائل المستخدمة وأين يزرع المحاصيل المقررة في الخطة، ويعد التجميع الزراعي عمل رائد يحتاج إلى عناية خاصة في مرحلة البداية واستمرار الاهتمام والدعم في جميع مراحل التنفيذ وتوحيد الجهة التي تعطي التوجيه والقرار والبعد عن كل تصرف أو اجتهاد فردي من المشرفين على التطبيق.

في حين بين قاسم (2007)، بأن الحائز الزراعي هو الفرد الذي تقع عليه مسؤولية تشغيل الحيازة الزراعية كما يتولى وضع خطة الاستثمار ويتحمل المسؤولية الإدارية في تشكيل الحيازة ويتقاسم مع شركائه الآخرين المسؤولية الاقتصادية كاملة.

وأوضح إبراهيم (2005)، بأن عملية التجميع الزراعي تهدف إلى تجميع الحيازات الزراعية واستثمارها وفق أفضل الأساليب العلمية الحديثة لتحقيق زيادة الإنتاج وعدالة توزيع الدخل.

أما حول التجميع الزراعي للأراضي فقد ذكر تمل، ونبيه (1987)، عن التجميع الزراعي للأرض بأن التعاون مدرسة تربوية للجماهير الفلاحية في سبيل حياة تضامنية وجماعية، وذلك لحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية في واقع المجتمع الريفي السوري في بنيته وعلاقاته الإنتاجية.

وقد جاء في التقرير التنظيمي، المؤتمر العام العاشر للاتحاد العام للفلاحين (2006)، أن مرور أكثر من ثلاثين عاماً على تسليم الأراضي للمنتفعين مع التزايد السكاني الكبير وعامل الوراثة أدى إلى تفتيت الحيازات الزراعية وتبعثرها وانخفاض دخولها وبالتالي انخفاض مستويات الادخار وتدني الاستثمار الفردي في الأرض الزراعية ولجوء الكثيرين إلى تأجير أراضيهم أو إهمالها إلى هذا الحد أو ذاك.

أما المركز الوطني للسياسات الزراعية (2005)، فقد أكد أن البيانات المتاحة حول توزع الأراضي حسب حجم الحيازة تظهر أن المزارع الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر انتشارا في سورية. وقد تزايد عددها خلال العقود الماضية نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني الذي أدى إلى زيادة الضغط السكاني على الأراضي.

وقامت شذى (2010)، بحساب معامل جيني وبيان مدى التغير في عدم المساواة (عدم العدالة) في توزع الحيازات بشكل رقمي، حيث أشار معامل جيني البالغ (0.619) في محافظة درعا إلى وجود تفاوت كبير في توزع الأراضي بين الأفراد في المنطقة وبشكل غير عادل، وتبين أن التأثير الأكبر على الدخل عائد بالترتيب إلى كل من (حجم الحيازة، والمسافة بين القطع، وعدد الحائزين، وقيمة الأرض النقدية، وعدد الأفراد العاملين بالزراعة)، حيث تبين من النموذج أن المتغيرات كانت معنوية.

2- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- توصيف مشكلة تفتت الحيازات في منطقة السلمية.

2- تحديد حجمها، وكذلك تحديد مسبباتها على مستوى المنطقة

3- تحديد تأثير الوضع الراهن للحيازات على دخل المزارع في المنطقة.

3-مواد وطرائق البحث:

تم الاعتماد على استمارة استبيان تقليدية جمعت البيانات الأولية فيها عن طريق المقابلة الشخصية لعينة المزارعين في المناطق المدروسة، حيث شملت على مجموعة من الأسئلة تم اعدادها بأسلوب علمي وتسلسل منطقي بما يخدم هدف البحث، وتم اختبار ثبات الاستبانة بتجربتها على (5) مزارعين من غير المشاركين في البحث، وتم توزيع الاستمارات البالغ عددها (80) استمارة تقريبا بالتساوي على المناطق المدروسة وذلك بواقع (27) استمارة في كل من بري الشرقي وعقارب الصافي، و (26) استمارة في قرية تلدرة.

أما البيانات الثانوية فشملت البيانات المتوفرة لدى المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الإحصائية الزراعية السنوية والبيانات المتوفرة في المصلحة الزراعية في السلمية والمصرف التعاوني الزراعي، بالإضافة إلى التقارير السنوية والدوريات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

استخدمت الدراسة الحالية المنهج التحليلي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات الميدانية، والتي تتفق وطبيعة هذه البيانات، وكذلك قامت الدراسة ببناء نموذج قياسي يغطي أهم المتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة، واعتماد أساليب التحليل الإحصائية والقياسية في تقدير معالم النموذج وذلك باستخدام البرامج الإحصائية المتاحة مثل: Excel, SPSS, EViews.

4-النتائج والمناقشة

بالنسبة لخصائص رب الأسرة فقد شكل الذكور 100% من أرباب الأسر المشمولين في عينة البحث، وقد كان معظمهم منهم يحمل شهادة التعليم الابتدائي أو الاعدادي بنسبة 33.8% لكل منهما على حدة، أما من ناحية العمر فقد شكل المبحوثون الذين تجاوزوا الخمسين سنة حوالي 56% من اجمالي عينة البحث، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): الخصائص الديموغرافية لرب الأسرة

الخصائص	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس		
ذكر	80	100.0
التعليم		
أمي	2	2.5
ابتدائي	27	33.8
اعدادي	27	33.8
ثانوي	10	12.5
معهد	3	3.8
جامعة فما فوق	11	13.8
العمر		
40-30	14	17.5
50-41	21	26.3
60-51	22	27.5
70-61	16	20.0
70<	7	8.8

المصدر: الدراسة الميدانية

بلغت نسبة الذكور في عينة البحث 51%، في مقابل 49% للإناث، وهذا يؤكد على التوازن الذي ما يزال متواجد في ريف منطقة السلمية بالنسبة للنوع، الشكل (1).

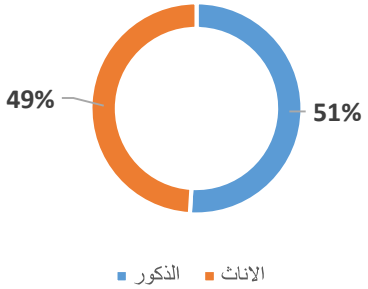

الشكل رقم (١): نسبة الذكور إلى الاناث في عينة الدراسة

أما بالنسبة لمتوسط الحيازات بين القرى الثلاث، فقد بلغ متوسط حجم الحيازة أعلى قيمة في قرية عقارب (235 دونما) التي تقع شمال مدينة السلمية، وبلغ متوسط عدد القطع التي يملكها الحائز الواحد 2.76 قطعة، فيما تلتها قرية تلدرة بمتوسط نحو 129 دونما ومتوسط عدد القطع 1.94، أما قرية بري الشرقي فكانت متوسط الحيازات فيها 83 دونم، بمتوسط عدد قطع 2.06 قطعة.

وأكد اختبار One-Way ANOVA معنوية الفروق بين القرى الثلاث من حيث حجم الحيازات فكانت قيمة F=4.44* ، بينما لم يتبين وجود فروق معنوية بين القرى الثلاث من حيث عدد القطع التي يملكها الحائز الواحد فكانت F=1.99.

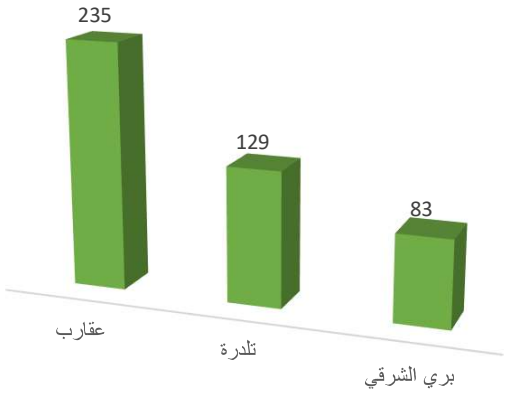

الشكل رقم (٢): متوسط الحيازات في قرى الدراسة (دونم)

توظيف معامل جيني ومنحني لورنز لحساب عدالة التوزيع:

لحساب عدالة التوزيع تم تقدير كل من:

- منحنى لورنز: وهو من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع من خلال رسم منحني بياني يمثل المحور الأفقي فيه المجموع التراكمي لنسب عدد الحائزين، بينما يمثل المحور العمودي المجموع التراكمي لنسب المساحة. وتؤخذ هذه النسب بعد ترتيب البيانات تصاعدياً. وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الحيازات متساوٍ بين جميع أفراد المجتمع إذا شكل منحنى لورنز خطاً مستقيماً. ويمثل الشكل (3) منحني لورنز ضمن عينة الدراسة حيث يظهر الشكل ابتعاد المنحني عن المستقيم مما يظهر عدم عدالة التوزيع للمساحات ضمن عينة الدراسة.
- معامل جيني (نسبة للعالم كورادو جيني) يمتاز بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط المنقط في الرسم البياني) وضرب هذه المساحة بـ 2، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد وكلما كانت قيمته صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

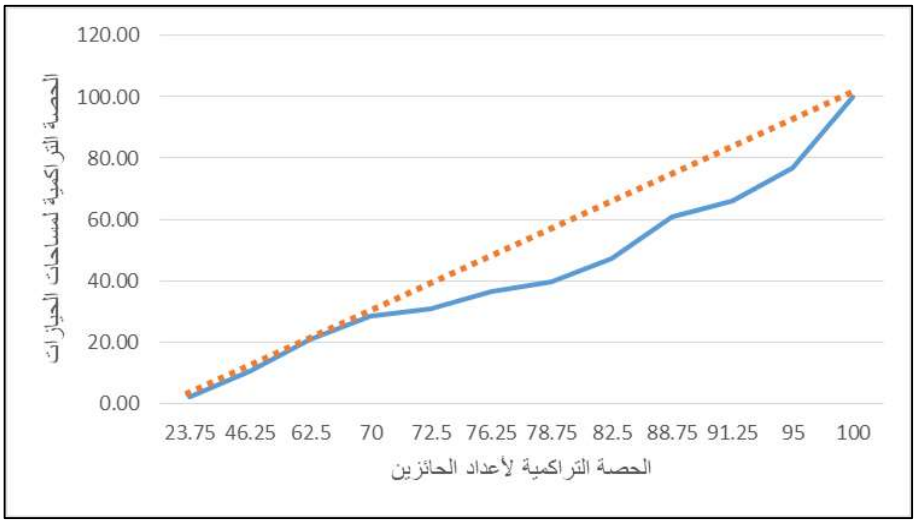

الشكل رقم (3): منحني لورنز

الجدول رقم (2): التكرار النسبي التراكمي للحيازات والحائزين وحساب معامل جيني ضمن عينة الدراسة

الفئات	الحائزين			الحيازات		$Xi*Yi_{+1}$	$Yi*Xi_{+1}$
	عدد الأشخاص	التكرار النسبي	تراكمي Xi	التكرار النسبي	تراكمي Yi		
أقل من 40	19	23.75	23.75	2.16	2.16	248.2246	99.77556
40-79	18	22.5	46.25	8.29	10.45	959.9524	653.2226
80-119	13	16.25	62.5	10.30	20.76	1770.401	1452.901
120-159	6	7.5	70	7.57	28.33	2165.751	2053.665
160-199	2	2.5	72.5	2.61	30.94	2635.569	2359.122
200-239	3	3.75	76.25	5.41	36.35	3027.318	2862.773
240-279	2	2.5	78.75	3.35	39.70	3729.097	3275.459
280-319	3	3.75	82.5	7.65	47.35	5028.708	4202.633
320-359	5	6.25	88.75	13.60	60.95	5861.567	5562.056
360-399	2	2.5	91.25	5.09	66.05	7007.286	6274.353
400-439	3	3.75	95	10.75	76.79	9500	7679.217
أكثر أو يساوي 440	4	5	100	23.21	100.00		
	80	100	887.5	100	519.8312	41933.87	36475.18
المصدر: الدراسة الميدانية							

وبقسمة الرقمين الأخيرين على 10000 وطرحهما من بعضهما نصل لقيمة معامل جيني الذي بلغت قيمته 0.55 مما يؤكد عدم عدالة التوزيع للحيازات ضمن عينة الدراسة.

ولدراسة أهم المتغيرات التي تؤثر على الدخل المزرعي من الحيازات فقد قام البحث باختبار عدد كبير من المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستبعاد العوامل غير معنوية التأثير كان النموذج المقدر على النحو الآتي:

الجدول رقم (3): تقدير معلمات نموذج الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	861167.841	486424.118		1.770	.083
	Area1	17664.724	2990.177	.488	5.908**	.000
	Wasted	28308.654	7970.179	.293	3.552**	.001
	Distance	−212576.104	58928.331	−.280	−3.607**	.001
	NoMachn	705290.845	220041.841	.266	3.205**	.002
Dependent Variable: Income						

$$Income = 861167.8 + 11664.7Area1 + 28308.7Wasted - 212576.1Distance + 705290.8NOMACHN$$

Adj R^2 = 0.8 **F = 45.5****

حيث: Income: الدخل المزرعي، Area1: مساحة أكبر قطعة، Wasted: المساحة المهدورة من الأرض، Distance: بعد الأرض عن السكن، NoMachn: عدد الآلات الزراعية المملوكة.

ويظهر النموذج المقدر أن مساحة أكبر قطعة ضمن الحيازة تؤثر طرداً على الدخل المزرعي الذي يزداد بزيادة مساحتها، وتعزي الدراسة ذلك لمزايا الإنتاج الكبير فوجود قطعة أرض واحدة بمساحة كبيرة تجعل من المجدي استثمارها بالشكل الأمثل وتخفض من التكاليف الزراعية لوحدة المساحة أثناء عمليات الزراعة أو الخدمة أو الحصاد، بالإضافة لتوفر إنتاج أكبر يعطي للحائز القدرة على التفاوض والبيع بسعر أعلى، كل ذلك يجعل من المنطقي زيادة الدخل المزرعي من الحيازات الكبيرة. أما العامل الثاني الذي أثر بشكل معنوي على الدخل فكان المساحة المهدورة من الحيازة، ويعود ذلك لكبر حجم المساحات المهدورة في الحيازات الكبيرة، حيث لوحظ أن معظم الحيازات الكبيرة ضمن عينة البحث يوجد ضمنها طرق ترابية أو أبنية سكنية بمساحات متناسبة طردا مع حجم الحيازة في أغلب الأحيان، كذلك كان تأثير البعد عن السكن معنوياً وعكسياً، حيث تناقص الدخل مع زيادة البعد عن المسكن. أرجع البحث هذا التأثير لسهولة الإشراف على الحيازات القريبة ومتابعتها. بالإضافة للأوضاع الأمنية غير المستقرة في الأراضي البعيدة عن القرى الثلاث والتي تجعل الوصول إليها في بعض الأوقات أمراً صعباً، وكان العامل الأخير الذي أثر على الدخل المزرعي ضمن النموذج المقدر هو عدد الآلات الزراعية المملوكة، حيث ازداد الدخل المزرعي مع زيادة عدد الآلات الزراعية المملوكة وهذه نتيجة طبيعية لخفض نفقات العمليات الزراعية المختلفة التي تؤديها هذه الآلات، بالإضافة لزيادة كفاءتها، مما يعني أن وجود عدد أكبر من الآلات الزراعية لدى الحائز يساعده في زيادة إيراداته من وحدة المساحة بالإضافة لخفض التكاليف.

أما فيما يتعلق بتأثير حجم الحيازة على دخل الأسرة فقد بين التحليل وجود علاقة ارتباط معنوية جدا بين الدخل من جهة ومساحة أكبر قطعة مزروعة من قبل الأسرة ($R=0.80^{**}$)، الشكل رقم (4).

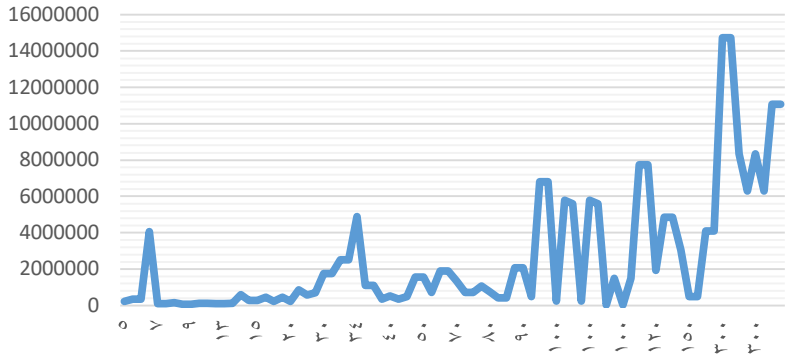

الشكل رقم (٤): العلاقة بين الدخل ومساحة أكبر قطعة

ويبين الشكل رقم (5) العلاقة بين متوسطات الحيازة لأكبر قطعة زراعية تبعا للمستويات المختلفة للتعليم، ويلاحظ من الشكل انخفاض متوسط مساحة أكبر قطعة مع ارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة، وربما يكون ذلك مؤشرا إلى التخلي عن مهنة الزراعة مع ارتفاع المستوى التعليمي ليحل محلها المهن المرتبطة بالتعليم، كذلك نتيجة غير مباشرة إلى انخفاض المردودية من الزراعة في منطقة السلمية.

الشكل رقم (٥): متوسط حيازة أكبر قطعة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

أسباب تفتت الحيازات

أفضت نتائج تحليل البيانات عن أسباب تفتت الحيازات في المنطقة حسب رأي المبحوثين بأن التوريث يشكل السبب الرئيسي لتفتت الحيازات الزراعية في المنطقة وقد ساهم بنسبة 36% من اجمالي الأسباب المذكورة، أما البيع والشراء للأراضي فقد حل كثاني سبب رئيسي بنسبة 22%، وقد عزا 15% من المزارعين أن الإصلاح الزراعي كان له دور كبير في تفتت الحيازات الزراعية في المنطقة، الشكل رقم (6).

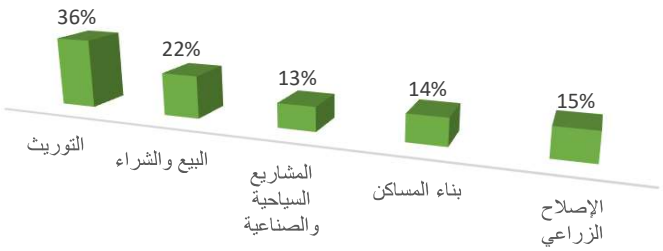

الشكل رقم (٦): أسباب تفتت الحيازات حسب رأي المبحوث

المشاكل التي يعاني منها المزارع:

بالنسبة للمشاكل التي ذكرها المزارعون في عينة الدراسة التي تحد من إمكانية تحقيق مردود عال من أراضيهم، فقد كانت حسب الأهمية وفق النسب الآتية: انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية (26%)، انخفاض المردود المادي من الأرض (21%)، وعدم القدرة على تطبيق أساليب زراعية حديثة (16%)، وعدم استخدام المبيدات الزراعية (9%)، وبعد المسافة بين الحيازات الزراعية (8%)، وصغر حجم الحيازة (3%)، الشكل رقم (7).

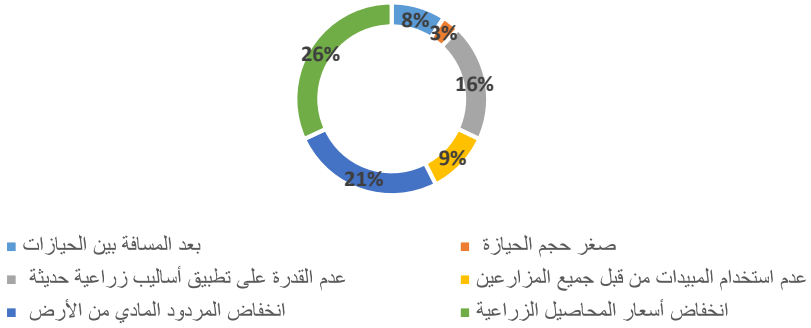

الشكل رقم (٧): المشاكل التي يعاني منها المزارع

5-التوصيات:

بعد تحليل البيانات والتوصل إلى العديد من النتائج، فإن الدراسة توصي بالنقاط الرئيسية الآتية:

- تعديل قوانين الميراث فيما يخص الحيازات الزراعية، وذلك من خلال منع تفتيت الحيازات عند التوريث عبر الأجيال والمحافظة على وحدة هذه الحيازات مع ضمان حق الانتفاع للورثة.
- نشر الثقافة الداعمة لمهنة الزراعة في المنطقة التي يتساوى فيها العمل مهما كان نوعه ومكانه، حيث لوحظ من التحليل تخلي الكثير من المتعلمين عن أجزاء من أراضيهم حيث استحوذ المتعلمين من أبناء المنطقة على أقل متوسط للحيازة الزراعية.
- دعم الريف بما يحتاجه للتنمية الزراعية والريفية لمواجهة تحديات انخفاض الموارد المعيشية التي تسبب هجرة الريفيين لمناطقهم باتجاه سبل الرزق في المدينة، كذلك هجرة الريفيين لأراضيهم والالتفات إلى مصادر أخرى لسد احتياجاتهم.

6-المراجع:

1. برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية (2001) –نظم استخدام الأراضي، منشورات المركز الوطني للسياسات الزراعية.
2. بكور، يحيى (1984). التجميع الزراعي، ندوة التعاون الإنتاجي والتجميع الزراعي، دمشق.
3. تركماني، شذى (2010) ظاهرة تفتت وتشتت الحيازات الزراعية وأثرها في دخل التعاونيين الزراعيين –مثال محافظة درعا، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الزراعة.
4. الحسن، حسين، النعيمي، قاسم (2006). الحيازات الزراعية، منشورات المكتب المركزي للإحصاء.
5. صقر، إبراهيم (2005). مبادئ في التكثيف الزراعي، منشورات جامعة تشرين، كلية الزراعة.
6. فوق العادة، تمل، العفيف، نبيه (1987). الإصلاح الزراعي في سوريا ودوره في التنمية، هيئة تخطيط الدولة، رسالة دبلوم في التخطيط الزراعي.
7. مجلس الاتحاد العام للفلاحين (2006). التقرير التنظيمي، المؤتمر العام العاشر، دمشق.
8. المركز الوطني للسياسات الزراعية (2005). واقع الغذاء والزراعة، التقرير السنوي.
9. مركز الكويت للتنمية (2001). الفقر ومؤشرات القياس والسياسات.
10. المكتب المركزي للإحصاء (2008). المجموعة الإحصائية السنوية، منشورات سنوية.